دور القياس المحاسبى لجودة الأصول في تحسين الكفاءة المصرفية (دراسة مقارنة بين نموذجى الخسائر الائتمانية الفعلية والمتوقعة)

أ.م.د محسن عبيد عبد الغفار عزام
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
وكيل الكلية السابق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة- جامعة المنوفية

أ.م.د إكرامى جمال السيد زهر
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية التجارة- جامعة المنوفية

شريف سعد عبد الرحمن الصعيدى
باحث دكتوراه
كلية التجارة- جامعة المنوفية

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الثالث) – سبتمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عزام، محسن عبيد عبد الغفار؛ زهر، إكرامى جمال السيد؛ الصعيدي، شريف سعد عبد الرحمن، (٢٠٢٤)، " دور القياس المحاسبى لجودة الأصول في تحسين الكفاءة المصرفية: دراسة مقارنة بين نموذجى الخسائر الائتمانية الفعلية والمتوقعة"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ٨٥٥ – ٨٨١.

رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

الملخص:

استهدفت الدراسة توضيح دور القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية فى تحسين الكفاءة المصرفية للبنوك المصرية، فى ضوء نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وتحقيقاً لهذا الهدف؛ اعتمدت الدراسة التطبيقية فقد اعتمد الباحث على بيانات فعلية من التقارير المالية للبنوك المقيدة فى البورصة المصرية، والتى بلغت ١٣ بنك، وذلك خلال الفترة من الربع الأول عام ٢٠١٤ إلى الربع الرابع عام ٢٠٢٣، وتم تحليل هذه البيانات الجدولية Panel Data عن طريق برنامج STATA. وقد تبين من الاختبارات الإحصائية افضلية نموذج التأثيرات الثابتة لبناء نماذج الانحدار.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مؤشرات محاسبية مستمدة من الفكر المحاسبى لقياس جودة الأصول، واعتمدت على أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود تأثير لنموذج لخسائر المتوقعة على مؤشرات الكفاءة المصرفية، حيث انخفضت قيمة مؤشر التحليل مغلف البيانات. كما توصلت الدراسة إلى إن قدرة مؤشرات جودة الأصول على تفسير التغيرات فى الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات قد انخفضت من ٥٥,٥٤% قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة إلى ٣١,٨٦% بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة، وهو ما يعنى التأثير السلبى لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على العلاقة بين القياس المحاسبى لجودة الأصول والكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات.

واعتماداً على النتيجة السابقة أوصت الدراسة البنوك المصرية بضرورة التركيز على إدارة مخاطر الائتمان من خلال تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك لتحسين جودة الأصول والسيطرة على نسبة القروض غير المنتظمة. بالإضافة إلى ضرورة قيام إدارة البنك بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات بما يؤدى إلى تحسين قراراتها الإدارية، الأمر الذى يساعدها على الحفاظ على الكفاءة المطلوبة فى ظل المنافسة المتنامية.

Abstract:

The study aimed to clarify the role of accounting measurement of the quality of financial assets in improving the banking efficiency of Egyptian banks, in light of the expected credit loss model.

To achieve this goal; the study was applied. The researcher relied on actual data from the financial reports of banks listed on the Egyptian Stock Exchange, which amounted to 13 banks, during the period from the first quarter of 2014 to the fourth quarter of 2023. These tabular data were analyzed by Panel Data using the STATA program. The statistical tests revealed the superiority of the fixed effects model for building regression models.

The study relied on several accounting indicators derived from accounting thought to measure the quality of assets, and relied on the data envelopment analysis method to measure Egyptian efficiency.

The study reached several results, the most important of which is: There is an impact of the expected loss model on indicators of banking efficiency, as the value of the data envelope analysis indicator decreased. The study also found

that the ability of asset quality indicators to explain changes in banking efficiency according to data envelopment analysis decreased from 55.54% before applying the expected loss model to 31.86% after applying the expected loss model, which means the negative impact of the expected credit loss model on the relationship between accounting measurement of asset quality and banking efficiency according to data envelopment analysis.

Based on the previous result, the study recommended that Egyptian banks should focus on credit risk management by applying the expected credit loss model, in order to improve asset quality and control the percentage of non-performing loans. In addition to the need for the bank's management to apply the data envelopment analysis method, which leads to improving its administrative decisions, which helps it maintain the required efficiency in light of the growing competitio

١/ مقدمة الدراسة:

تلعب الكفاءة المصرفية دوراً رئيسياً فى دعم وتطوير القطاع المصرفى، أنها تعتبر أساسية لتحديد مدى كفاءة البنوك فى إدارة أصولها بالشكل الأمثل، ولإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية الخدمات التى تقدمها، إضافة إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفى إلى المستوى الذى يتناسب مع التقدم الاقتصادى والتقنى (الصبيحى، ٢٠١٨، ص١). وقد احتلت الكفاءة المصرفية موقعاً هاماً فى المرحلة الراهنة، فأصبح على البنوك فى سعيها لزيادة حصتها السوقية العمل على التخلص من عدم الكفاءة، حيث تعد الكفاءة المصرفية أحد الجوانب الهامة فى تقييم أداء البنوك، ومن الضرورى إرساء نظام مصرفى يتمتع بكفاءة عالية من حيث تخصيص الموارد وتخفيض التكاليف (فانوس، وعبيد، ٢٠٢٠، ص٨٧).

وتعتبر جودة الأصول هى الجزء الأساسى لضمان كفاءة وفعالية نشاط البنك والتى تؤدى إلى تحقيق المزيد من الإيرادات والربحية؛ فحيازة البنك لأصول جيدة تضمن له تحقيق دخل أكبر، سيولة أكبر، وكفاءة تشغيلية أعلى، كما يعتبر الحفاظ على جودة الأصول شرطاً مهماً لضمان استمرارية البنك فى السوق (Yeltulme et al, 2017, P.2). وإذا كان الحفاظ على الاستقرار المالى وحماية البنوك أنفسها أمام الأزمات الخارجية هو أحد أهم أهداف البنوك، فإن من الضرورى قياس السلامة المالية للبنوك (ومن أهم مؤشراتها جودة الأصول)، وتحديد المؤسسات الأضعف (التى تعانى من انخفاض فى درجة السلامة المالية لديها) فى القطاع المصرفى، ويتطلب ذلك أن يتم وضع سياسات، من جانب البنوك نفسها، فضلاً عن توجهات البنك المركزى لرفع كفاءة هذه المؤسسات، بما يؤدى فى النهاية إلى خلق بيئة تقود البنوك إلى تحقيق السلامة المالية وتقود إلى نظام مستقر بشكل مستمر (Kumar, 2012, P.9).

وقد ترتب على تأخر الإعتراف بخسائر الائتمان سلسة متعددة من الأزمات المالية التى حدثت للعديد من البنوك وما صاحبها من إنهيارات مالية فى عدد من الدول؛ ونتيجة لذلك قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معيار للأدوات المالية (IFRS9) والذى ألزم البنوك بالاعتراف والقياس لمخصصات خسائر القروض من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذى يتطلب الاعتراف بالخسائر وقت حدوثها، بدلاً من نموذج الخسائر الفعلية الخاص بمعيار المحاسبة الدولى (IAS39).

ويعتمد النموذج الجديد لانخفاض قيمة الأصول المالية على تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات فى ضوء جودتها الائتمانية (O'hanlon et al., 2015, P. 18)

وتواجه البنوك التجارية فى الأونة الأخيرة ما يسمى بزيادة عبء الامتثال فى ظل سعيها لتعزيز الاستقرار المالى وذلك لحتمية التزامها بتطبيق الضوابط التنظيمية والمحاسبية التى تحكم قياس وتقييم المخاطر المصرفية والرقابة عليها وفقاً لما أقرته مقررات بازل٣ للرقابة المصرفية مع ضرورة توافق تلك المتطلبات مع المعايير الدولية للتقرير المالى الحاكمة للقطاع المصرفي والتي تقوم بدور فعال فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية فى التقارير المالية للبنوك، ولا سيما المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS9، والذى يسهم فى تحسين أسس التصنيف والاعتراف والقياس المحاسبى للأدوات المالية كأحد المصادر الرئيسية لحدوث تلك المخاطر (Gornjak, 2017, P.151).

وفى ضوء ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية فى تحسين الكفاءة المصرفية بالبنوك المصرية وذلك فى ظل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنةً بنموذج الخسائر الائتمانية الفعلية المطبق مسبقاً.

٢/ الدراسات السابقة ذات الصلة:

يستعرض الباحث فيما يأتى أهم ما تناولته الدراسات العربية والأجنبية المتاحة عن موضوع الدراسة، مع تحليل لتلك الدراسات من حيث أهدافها ومنهجيتها وأهم النتائج التى توصلت إليها، وذلك من أجل الاستفادة من تلك الدراسات، والوصول إلى رؤية واضحة حول طبيعة المتغيرات ذات الصلة بالدراسة، وبعد ذلك سيقوم الباحث بالتعليق على هذه الدراسات ككل حسب أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها، وفى النهاية يقوم الباحث بتحديد الفجوة البحثية.

تناولت **دراسة قسط (٢٠٢٣)** أثر التحوط باستخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على التنبؤ بمخصصات خسائر القروض فى البنوك العاملة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج الخسائر المتوقعة يُسهم فى تحسين القدرة على التنبؤ بمخصصات خسائر القروض وتحسين جودة الائتمان وصافى الدخل وزيادة قدرة القيمة العادلة للضمانات على تغطية القروض المتعثرة بعد تطبيق النموذج، كما توصلت الدراسة إلى أن نموذج الخسائر المتوقعة لا يؤثر بشكل كبير على معيار كفاية رأس المال. وقد اتضح زيادة كفاءة وفاعلية البنوك على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة مخصصات خسائر القروض، وخاصةً بعد عام ٢٠١٩.

اختبرت **دراسة حسانين (٢٠٢٢)** أثر تطبيق معيار IFRS9 على إدارة المخاطر الائتمانية وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وباستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية توصلت الدراسة لوجود علاقة ذات تأثير إيجابى معنوي بين تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) ومستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية"، فضلًا عن وجود فروق ذات معنوية في المؤشرات: نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض المتعثرة، ونسبة السيولة لصالح الفترة بعد تطبيق نموذج خسائر الائتمانية المتوقعة، كما توصلت الدراسة إلى قيام البنوك التجارية المصرية بتخفيض نسب مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معيار IFRS9.

اختبرت **دراسة Gaber (2022)** ما إذا كان نموذج خسارة الائتمان المتوقعة يعكس بشكل أفضل جودة الائتمانية للأصول المالية من خلال التركيز على مخصصات خسائر القروض بالبنوك المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. وقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوى لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على مؤشرات جودة التقارير المالية، والمتمثلة في القدرة التنبؤية، وإدارة

الأرباح، وملاءمة القيمة، ووجود تأثير معنوى لتطبيق النموذج فقط على إدارة رأس المال. كما أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لا يعزز الأداء المالي للبنوك المدرجة في البورصة المصرية. كما توصلت النتائج إلى أن العلاقة بين القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض قد انخفضت بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة.

اختبرت دراسة **Diakomihalis, Economakou (2021)** مدى وجود تأثير للقروض المتعثرة على موشرات الكفاءة للبنوك التجارية اليونانية خلال عام ٢٠١٧، وقد تم قياس الكفاءة من خلال قدرة البنوك على تحقيق أرباح وذلك اعتماداً على معدلى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى معنوى لكل من صافى القروض والتسهيلات الائتمانية بعد خصم المخصصات، القروض المتأخرة وغير المضمحلة، وكذلك القروض المتأخرة السداد وغير المضمحلة، والقروض المتأخرة والتي تزيد عن ٩٠ يومًا، في المقابل توصلت الدراسة لعدم وجود تأثير معنوى للقروض العاملة والقروض متأخرة السداد من يوم إلى ٣٠ يومًا.

هدفت **دراسة فانوس، وعبيد (٢٠٢٠)** إلى تحليل العلاقة بين جودة الأصول والكفاءة المصرفية فى كل من البنوك المصرية والبنوك السورية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، وقد تم استخدام طريقة تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة المصرفية، ونسبتى القروض المتعثرة مخصصات خسائر القروض لقياس جودة الأصول. وباستخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط (نموذج التأثيرات الثابتة) توصلت الدراسة لوجود أثر معنوى موجب لمتغير القروض المتعثرة على الكفاءة المصرفية (نسبة تأثير ٧٨%)، وعدم وجود أثر معنوى لمتغير مخصصات خسائر القروض على الكفاءة المصرفية فى البنوك المصرية. بالإضافة لوجود أثر معنوى للكفاءة المصرفية على مؤشر جودة الأصول (القروض المتعثرة) وعدم وجود أثر على متغير جودة الأصول (مخصص خسائر القروض) فى البنوك المصرية.

هدفت **دراسة على (٢٠٢٠)** إلى قياس ومقارنة القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض وفقاً لنموذجى الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك فى دول مجلس التعاون الخليجى خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، وقد توصلت الدراسة لعدم وجود إختلافات جوهرية فى القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذجى الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة، كما أن القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة أكثر تأثيراً على جودة الأرباح المحاسبية من نموذج الخسائر الفعلية، بالإضافة إلى وجود علاقة بين القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض وفقاً لنموذجى الخسائر الفعلية والخسائر المتوقعة وحجم البنك.

اختبرت **دراسة López-Espinosa et al (2020)** انعاكاسات التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على محتوى المعلومات المتعلقة بمخصصات خسائر القروض، وقد بلغت عينة الدراسة ٢٩٣ بنك من البنوك ذات الأهمية النظامية فى ٧٤ دولة شملت جميع قارات العالم (بينهم بنكين فى مصر)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى نموذج الخسائر المتوقعة، خاصةً مع تدهور الظروف الائتمانية، قد أدى إلى زيادة كبيرة فى المخصصات، بالإضافة إلى انكماش الائتمان، بالإضافة إلى أن مخصصات الخسائر المتوقعة أكثر تنبؤاً بالمخاطر المصرفية المستقبلية من مخصصات الخسائر الفعلية، وخاصةً في الدول التي تعاني من ظروف ائتمانية متدهورة، كما توصلت الدراسة إلى أن نموذج الخسائر المتوقعة يوفر فرصاً أكبر لإدارة الأرباح / رأس المال مقارنة بنموذج الخسائر الفعلية؛ حيث أنه يتطلب حكماً إدارياً في تقدير الخسائر التطلعية.

اختبرت **دراسة Kim et al (2020)** تأثير التحول من نموذج الخسائر الفعلية إلى نموذج الخسائر المتوقعة على توقيت الاعتراف بخسائر الائتمان، وذلك بالتطبيق على عينة مختلفة من البنوك الدولية فى ٣٣ دولة (٢٠ دولة قامت بتطبيق IFRS9، ١٣ دولة لم تطبق IFRS9 من بينهم مصر) خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى نموذج الخسائر المتوقعة سيحسن من توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية، كما أن هذا التأثير الإيجابي أكثر وضوحاً بالنسبة للبنوك الأكثر عرضة للمخاطر، والبنوك التي سجلت انخفاضا في خسائر الائتمان قبل التحول، كما توصلت الدراسة إلى حساسية مخصصات خسائر القروض للتغيرات فى الخسائر المتوقعة، وهذا يعني أنه في حالة حدوث زيادة في الخسائر الائتمانية، يجب على البنك الاعتراف بالمزيد من المخصصات بشكل يزيد من احتياطي تجنب خسارة القرض، والذي بدوره يقلل من صافي قيمة محفظة القروض.

فحصت **دراسة Shanmugam (2020)** العلاقة بين الكفاءة المصرفية وحجم القروض المتعثرة، واختبرت ما إذا كانت جودة الأصول يتم إدارتها بشكل صحيح أم لا، وذلك بالتطبيق على عينة من بنوك القطاع العام فى الهند خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على مستوى القروض المتعثرة تتمثل فى: عدم الكفاءة التشغيلية، حجم المخصصات، والتدهور فى الأصول القياسية لفترة طويلة من الزمن، وباستخدام تحليل الارتباط توصلت الدراسة التطبيقية إلى تدهور جودة الأصول خلال فترة الدراسة، حيث اتضح ارتفاع نسبة القروض المتعثرة من ٣,٧% إلى ١١,٧%، بالإضافة إلى نمو المخصصات من ١,٣% إلى ٦,٩% لتغطية مخاطر التخلف عن السداد، ومن خلال تحليل الانحدار اتضح وجود علاقة عكسية بين الكفاءة التشغيلية ومستوى القروض المتعثرة.

اختبرت **دراسة Albrahimi et al (2019)** ما إذا كان نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة يعكس بشكل أفضل جودة الأصول المالية، وقد اشتملت عينة الدراسة على ١٧٢ بنك اعتمدت تطبيق معيار IFRS9، خلال الفترة التي تبدأ من الربع الأول من عام ٢٠١٦ إلى الربع الثانى من عام ٢٠١٩، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردى بين القروض المتعثرة والتغيرات في القروض المتعثرة (محددات نموذج الخسائر الفعلية)، واحتياطى خسائر القروض وحوافز إدارة الأرباح مع مخصصات خسائر القروض في الفترة السابقة لتطبيق معيار IFRS9، كما اتضح وجود انخفاض في الارتباط بين مخصصات خسائر القروض ومحددات نموذج الخسارة الفعلية في فترة ما بعد تطبيق معيار IFRS9 مقارنة بالفترة السابقة، بالإضافة إلى انخفاض حساسية الرافعة المالية للتغيرات في المخاطر في فترة ما بعد تطبيق IFRS9، مما يشير إلى إضعاف انضباط السوق بشأن تحمل المخاطرة لدى البنوك.

استهدفت **دراسة Magdalena, Martani (2019)** المقارنة بين مخصصات خسائر القروض الفعلية، ومخصصات خسارة القروض التقديرية قبل وبعد تبنى معيار IFRS9 وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك الأوروبية خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، وباستخدام تحليل التباين أحادى المتغيرات Univariate Analysis توصلت الدراسة لعدم وجود فروق معنوية في مخصصات خسائر القروض الفعلية، ومخصصات خسارة القروض التقديرية (نموذج الخسائر المتوقعة) بعد تطبيق المعيار IFRS9، كما توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المتعلقة بمخصصات خسائر القروض ستساعد المستثمرين على مراقبة إدارة الائتمان من قبل مديري البنوك في كل فترة، وكذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً، حتى يتمكنو من اتخاذ القرارات الصحيحة لاستثماراتهم.

هدفت **دراسة حسن (٢٠١٩)** لقياس كفاءة البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية بشقيها التقني والحجمي وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس كفاءة البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية بالاعتماد على أسلوب تحليل مغلف البيانات. وقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التي تمثلت أهمها في أن معظم البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية لا تتمتع بالكفاءة التقنية أي انها لا تحسن التوليف بين عناصر المدخلات لتحقيق مستوى معين من المخرجات، كما اشارت النتائج أن البنوك التي استطاعت تحقيق درجة الكفاءة النسبية التامة خلال العام ٢٠١٧ تمثلت في كل من (البنك المصري لتنمية الصادارت، البنك الكويت الوطني، وبنك قطر الوطني)، وبالتالي فهي تشكل الحدود الكفؤة لعينة الدراسة.

تناولت **دراسة شحاته (٢٠١٩)** انعكاسات التقييم المحاسبى للخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء معيار IFRS9 ونظيره المصرى رقم ٤٧، ومقررات بازل٣، على دقة تصنيف محفظة القروض، وقد اشتملت عينة الدراسة على: البنك الأهلى المصرى، البنك التجارى الدولى، وبنك الاسكندرية، خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ كفترة أولية للتطبيق التجريبى لمعيار IFRS9، وانتهت الدراسة التطبيقة إلى وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات (IFRS9) ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلى (IAS39)، وذلك نتيجة وجود تأثير جوهرى لتطبيق معيار IFRS9 على زيادة المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمتطلبات معيار IFRS9 والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات بازل٣.

اختبرت **دراسة Ariff, Shawtari (2019)** مدى وجود لفروق بين البنوك في القطاع المصرفي الماليزى من حيث الكفاءة والاستقرار المصرفى وجودة الأصول، خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥، وقد تم تم قياس الكفاءة المصرفية من خلال التحليل مغلف البيانات، وباستخدام نموذج اللحظات المعممة توصلت الدراسة لوجود فروق بين الأنواع المختلفة من البنوك، حيث اتضح أن كفاءة البنوك الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية أفضل من كفاءة البنوك الإسلامية المستقلة والبنوك التقليدية، كما أظهرت الدراسة أن البنوك الإسلامية المستقلة لديها جودة أصول أقل مقارنة بكل من البنوك الإسلامية التابعة والبنوك التقليدية، كما اتضح أن جودة الأصول في الفترات الماضية لها تأثير سلبي على جودة الأصول في الفترات الحالية. وبعبارة أخرى، فإن ضعف جودة الأصول في الماضي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في الأصول غير العاملة في الفترة الحالية، ومن ثم فأن المستوى الحالي للقروض / التمويل المتعثر يعتبر معياراً مهماً في الحكم على جودة الأصول فى المستقبل.

هدفت **دراسة الصبيحى (٢٠١٨)** إلى تحديد شكل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية مقاسة بالتحليل مغلف البيانات، وذلك فى عينة من البنوك الخاصة العراقية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧، وباستخدام نموذج التأثيرات العشوائية توصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية ذو دلالة احصائية لكل من (العائد على الاستثمار، والعائد على الأصول) مع الكفاءة المصرفية، ووجود علاقة غير معنوية لكل من (العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) مع الكفاءة المصرفية، وقد اتضح إن اتجاه العلاقة السببية من المؤشرات المالية إلى الكفاءة المصرفية، بمعنى أن المؤشرات المالية تؤدى إلى زيادة الكفاءة المصرفية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط العام للكفاءة المصرفية قد بلغ ٦١% مما يعنى سوء استغلال وهدر في الموارد المصرفية بلغ ٣٩%.

بحثت دراسة **Abba et al (2018)** في تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (وخاصةً معيار IFRS9) على جودة الأصول للبنوك النيجيرية (مقاسة بنسبة القروض المتعثرة) خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، وباستخدام تقنية المربعات الصغرى المعممة **(GLS)** لمقارنة جودة أصول البنوك المدرجة في البورصة النيجيرية قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كشفت نتائج الدراسة أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أثر بشكل كبير على جودة أصول البنوك النيجيرية، بالإضافة إلى تحسن جوهرى في النسب الاحترازية الجزئية الرئيسية (انخفاض نسبة القروض المتعثرة) للبنوك النيجيرية منذ اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن إعداد التقارير على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيضمن وضعاً جيداً لجودة الأصول في التقارير المالية المفصح عنها.

ركزت **دراسة Frykström, Li (2018)** على تأثير معيار IFRS9 على نسب رأس المال التنظيمى للبنوك السويدية الأربعة الكبرى، وكذلك الآثار المحتملة على المدى الطويل على الاستقرار المالي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن معايير IFRS9 فى المدى الطويل، ستسهم في تحسين إدارة مخاطر الائتمان للبنوك، وزيادة الشفافية بشأن جودة أصول البنوك ومخاطرها الائتمانية، والحد من التقلبات الدورية من خلال الاعتراف بخسائر الائتمان في الوقت المناسب، وفي النهاية تحسين الاستقرار المالي، كما توصلت الدراسة إلى أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة قد يساعد البنوك في تسعير القروض (معدلات القرض) بشكل أكثر دقة وكفاءة؛ بمعنى أن البنوك قد تفرض أسعاراً أعلى على نوع معين من القروض كتعويض عن حالات عدم اليقين المستقبلية، حيث أن المخصصات المحسوبة بموجب نموذج الخسائر المتوقعة قد تزداد بشكل كبير عندما تتدهور ظروف الاقتصاد الكلي.

اختبرت **دراسة Cummings, Durrani (2016)** ما إذا كان تبنى منهجية التصنيف الداخلى لمخاطر الائتمان يزيد من رغبة البنوك للاحتفاظ بمخصصات للحماية من المخاطر الائتمانية المتوقعة، وقد اشتملت الدراسة على عينة من البنوك الاسترالية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢، وقد توصلت الدراسة إلى قيام البنوك بتكوين مؤشرات تطلعية لنمو الإقراض كجزء من تقييمها لمخاطر التخلف عن السداد، وتخصيص البنوك جزءاً من فائض رأس المال فوق المتطلبات التنظيمية الخاصة لتمويل خسائر الائتمان المستقبلية من خلال المخصصات المحددة مسبقاً، بالإضافة إلى أن زيادة المخصصات أو الاحتياطيات للخسائر الائتمانية المتوقعة يقلل دائماً من نسبة رأس المال من الشريحة الأولى بموجب مقررات اتفاقية بازل، كما أنه يقلل من نسبة إجمالي رأس المال، كما اتضح إن تحسين جودة قاعدة رأس المال كان يمثل أولوية أكبر للبنوك في هذه الفترة من تعزيز مخصصات خسائر القروض.

هدفت **دراسة Chen et al (2015)** إلى تحديد أثر القروض غير العاملة على الكفاءة المصرفية فى البنوك التايوانية خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. وقد تم قياس الكفاءة المصرفية باستخدام تحليل مغلف البيانات. وقد أشارت النتائج إلى أن مخاطر القروض المتعثرة تعتبر من المسببات الرئيسية لانخفاض كفاءة البنوك، أى أن المخاطر تعتبر عاملاً مهماً ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تقييم الكفاءة المصرفية. ومن من نموذج تحليل مغلف البيانات اتضح أن معظم البنوك غير الفعالة لديها عامل عدم كفاءة ناتج في المقام الأول عن كثرة القروض المتعثرة، بالإضافة إلى أن كفاءة البنوك الكبيرة الحجم في تايوان أفضل بكثير من كفاءة البنوك الصغيرة.

هدفت دراسة **Nzoka (2015)** إلى تحديد آثار جودة الأصول على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى

أن جميع عوامل جودة الأصـول كان لها تأثير إحصـائي معنوى إلى حد ما على الأداء المالي؛ ويرجع ذلك إلى أن جودة الأصـــول لا يمكنها بمفردها تحديد الأداء المالي للبنوك التجارية، ما لم يتم النظر فى عوامل أخرى تتمثل فى: كفاية رأس المال والكفاءة والربحية والسيولة، كما اتضح وجود علاقة عكسية بين مؤشـر جودة الأصـول (نسـبة القروض المتعثرة) والأداء المالى للبنوك التجارية، وقد أشـارت الدراسة إلى جودة القروض على أنها تمثل جودة الأصول، والتى يمكن أن تكون أصولاً غير عاملة إذا تخلف المقترضون عن سداد التزاماتهم المستحقة عليهم.

هدفت **دراسـة Havide & Setiswan (2015)** إلى تحديد العلاقة بين القروض غير العاملة والكفاءة المصرفية مقاسة بطريقة (DEA) باستخدام بيانات ربع سنوية للبنوك الإسلامية الإندونيسية، خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤. وتوصـلت الدراسـة إلى أن الربحية والكفاءة التشـغيلية ومعدل التضـخم تؤثر على الكفاءة المصـرفية، بينما يؤثر كلا من الحجم والكفاءة التشـغيلية ومعدل نمو الناتج المحلي على القروض غير العاملة. وقد تم إجراء تحليل الانحدار مرتين لدراسـة أثر كل من المتغيرين على الآخر، وأشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي للكفاءة على التسهيلات الائتمانية غير العاملة، فيما لم يكن هناك اثر معنوي للتسهيلات الائتمانية غير العاملة على الكفاءة.

٣/ مشكلة الدراسة:

اكتسـب موضـوع تقييم الكفاءة أهمية كبيرة بالنسـبة لأى مؤسـسـة مالية، حيث تمثل الكفاءة الدافع الأساسـي لوجود أي مؤسـسـة من عدمه، كما تعتبر العامل الأكثر إسـهاماً في تحقيق هدفها الرئيسـي ألا وهو البقاء والاستمرارية (مسعودى، لنصارى، ٢٠٢٠، ص١). ويواجه القطاع المصـرفي المصـرى تحديات عميقة ومتباينة جراء الانفتاح والتحرير المصـــرفي، وكذلك منافســة البنوك الأجنبية للبنوك المحلية والتي ازدادت حدتها أكثر مع بداية القرن الحادي والعشـرين، فكان من الضـرورة إجراء تقييم لكفاءة القطاع المصـرفي المصـري نظراً لما يشـهده هذا القطاع من تحولات وإصـلاحات، بدايةً من قانون استقلالية البنك المركزي رقم "٨٨" لسنة ٢٠٠٣ وما تبعه من تعليمات وقوانين إجرائية وتنفيذية ونهايةً بقانون البنوك الجديد رقم "١٩٤" لسـنة ٢٠٢٠، وأثر هذه الإصـلاحات على كفاءة البنوك (البطرانى، ٢٠١٧، ص٣-٤).

وتنطوى جودة الأصول بشكل عام على فحص أصول البنك وذلك لتحديد مستوى وحجم مخاطر الائتمان المرتبطة بتشـغيلها، فجودة الأصـول عاملاً حساسـاً للغاية يقيس السـلامة المالية والتشـغيلية وربحية البنوك (Abata, 2014, P.39). وتركز جودة الأصول فى المقام الأول على القروض والتى تعد الأصـــل الرئيســى فى البنك والذى يدر الإيرادات والأرباح (Ihsan et al., 2016, P.282)، وتشـــكل زيادة مســـتوى إجمالى القروض غير المنتظمة خطراً كبيراً على البنوك والقطاع المالى والاقتصـــاد ككل، كما أن الفشـــل فى إدارة القروض غير المنتظمة يؤثر تدريجياً على كفاءة وربحية البنوك (Kingu et al., 2018, P.72). ويعد قياس جودة الأصـــول من أهم المتطلبات التى يجب توافرها عند قياس الأصـول المالية، ولكى يتم الإفصـاح عن جودة الأصـول المالية بصـورة كافية، لابد من قياسـها أولاً، ولكن المعايير الدولية قد تجاهلت قياس جودة هذه الأصـول، ولابد من تبنى المعايير وجهات التشـريع المحاسـبى فيما يتعلق بإصـدار قواعد تمكن من قياس جودة الأصـول المالية من أجل الإفصاح عنها.

وقد تم إصـــدار المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS9) ليحل محل معيار المحاســبة الدولى رقم ٣٩ (IAS39)، حيث جاء للقضـاء على الثغرات التى اكتشـفت بعد الأزمة المالية الأخيرة، والمسـاهمة فى تحسـين أسـاليب الاعتراف والقياس المحاسـبى للأصـول المالية، والزيادة فى شـفافية

ومصداقية القوائم المالية ومستوى التحكم فيها (العبسى، وآخرون، ٢٠١٩، ص١١٦). حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تعديلات محدودة على متطلبات معيار التقارير المالية رقم ٩، لتصنيف وقياس الأصـــول المالية، حيث أضـــاف لتلك التعديلات فئة قياس جديدة وهي "القيمة العادلة من خلال الدخل الشـــامل الآخر" اســـتنادا إلى كونها الأســـاس الأكثر ملائمة لقياس الأصـــول المالية المحتفظ بها ضـــمن نموذج الأعمال الذي يســـتهدف تحصـــيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصـــول المالية (البغدادى، ٢٠٢٠، ص٣٦). وفى المقابل فإن إصـدار هذا المعيار قد أدى إلى إثارة العديد من التحديات فى أدبيات المحاسـبة بشـأن التطبيق السـليم للمتطلبات الجديدة فى مختلف المنشـأت بوجه عام، ولدى المؤسـسـات المالية بوجه خاص. وقد ألزم البنك المركزى المصـــرى البنوك العاملة بإعداد تقاريرها المالية وفقاً للمعيار المحاســـبى رقم ٩ اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ بالنســـبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية آخر ديســمبر من كل عام، واعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ بالنسـبة للبنوك التى تعد القوائم المالية آخر يونيو من كل عام (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٨).

وتواجه البنوك تحديات كبيرة في ظل النظام الاقتصـــادي العالمي الجديد المتسـم بحدوث الأزمات المالية، مما دعا إلى ضـــرورة تحســـين كفاءتها لتحقيق الريادة في أنشـــطتها وخدماتها وقيادة الســـوق المصـرفية من خلال خفض تكلفة خدماتها وتحسين جودتها وتقديمها بسـرعة فائقة (Shin & Kim, 2013: 41-45). إن الهدف الرئيس للاهتمام بموضـوع الكفاءة وتحليلها يتأتى من وجود بعض البنوك تكون كفوءة والأخرى تكوف غير كفوءة بالرغـــم من أن كليهما لهما نفس المدخلات ويعملان في نفس الظروف، بمعنى أخر إن مخرجات بعض البنوك تكون أقل من غيرها. والمســـألة الأخرى أين تقع مصادر عدم الكفاءة بالضبط في هذه البنوك.

وفى ضوء نتائج الدراسات السابقة، **<u>يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالى:</u>**

1. ألزم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة البنوك بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة على جميع العمليات الائتمانية عند نشـــأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة وليس على القروض المتعثرة فقط، بالإضـــافة إلى تكوين مخصـــص خســـائر الاضـــمحلال لجميع الأصـــول المالية وليس على القروض والتسهيلات الائتمانية فقط كما كان يتم فى نموذج الخسائر الائتمانية الفعلية.
2. القصور فى قياس جودة الأصول فى المؤسسات المالية، ولا يوجد معيار محاسبى دولى للاسترشاد به، ولذلك اعتمدت الباحث فى قياس جودة الأصـــول على المؤشـــرات المقدمة فى الفكر المحاســـبى والتى تتمثل أهمها فى: نسـبة القروض المتعثرة، نسـبة مخصـص خسـائر القروض، ونسـبة تغطية القروض المتعثرة.
3. تأثير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المخصصات ونسب رأس المال التنظيمى يختلف بين البنوك، حيث توصـــلت غالبية الدراســـات الســـابقة إلى أن تطبيق النموذج قد أدى إلى زيادة نســـب مخصـــصـــات خســـائر القروض للعديد من البنوك والمؤســـســـات المالية، فى حين توصـــلت بعض الدراسـات السـابقة إلى أن تطبيق النموذج قد خفض من نسـب مخصـصـات خسـائر القروض وذلك نتيجة التزام البنوك بتكوين احتياطى مخاطر معيار IFRS9، وعلى جهة أخرى فقد توصـــلت فئة قليلة من الدراسـات السـابقة لعدم وجود أثر معنوى لتطبيق نموذج الخسـائر الائتمانية المتوقعة على مخصصات خسائر القروض، وخاصـةً فى البنوك كبيرة الحجم.
4. وجود بعض البنوك تكون كفوءة والأخرى تكون غير كفوءة بـالرغم من أن كليهمـا لهمـا نفس المدخلات ويعملان فى نفس الظروف، وقد اتضـح أن معظم البنوك التجارية المصـرية المدرجة فى

البورصة لا تتمتع بالكفاءة الفنية، أى أنها لا تحسن التوليف بين عناصر المدخلات لتحقيق مستوى معين من المخرجات، وذلك فى الفترات المالية قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وبناءاً على ماسبق، يمكن بلورة مشكلة الدراسة فى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد فروق معنوية بين البنوك المصرية تتعلق بمؤشرات قياس جودة الأصول المالية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؟
2. هل يوجد فروق معنوية بين البنوك المصرية تتعلق بمؤشرات الكفاءة المصرفية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؟
3. هل يوجد علاقة ارتباط معنوية بين قياس جودة الأصول المالية والكفاءة المصرفية، بالبنوك المصرية؟
4. هل يوجد تأثير معنوى لمؤشرات قياس جودة الأصول المالية على الكفاءة المصرفية بالبنوك المصرية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؟

٤/ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى توضيح دور القياس المحاسبى لجودة الأصول فى التنبؤ بكفاءة البنوك المصرية، وذلك قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. اختبار معنوية الفروق بين البنوك عينة الدراسة فى مؤشرات القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
2. اختبار معنوية الفروق بين البنوك عينة الدراسة فى مؤشرات القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
3. اختبار معنوية العلاقة بين القياس المحاسبى لجودة الأصول والكفاءة المصرفية للبنوك عينة الدراسة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
4. اختبار معنوية تأثير القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية على الكفاءة المصرفية للبنوك عينة الدراسة، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥/ أهمية الدراسة:

تتمتع دراسة دور القياس المحاسبى لجودة الأصول في تحسين الكفاءة المصرفية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بأهمية علمية وعملية كبيرة، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **الأهمية العلمية:**

١. تساهم في إثراء الأدبيات والبحوث المالية والمصرفية فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الحديثة مثل IFRS9 وتأثيرها على إدارة وقياس المخاطر الائتمانية.
٢. توفر إطارًا نظريًا متكاملًا لفهم العلاقة بين جودة الأصول المصرفية والكفاءة المصرفية في ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
٣. تساعد في تطوير نماذج قياس وتقييم جودة الأصول المالية بما يتماشى مع المعايير الدولية الحديثة.
٤. تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة لتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي على المستوى الجزئي والكلي.

- **الأهمية العملية:**

١. تساعد البنوك في تحسين إدارة وقياس المخاطر الائتمانية وتحسين جودة محفظة الأصول.

٢. تمكن صانعي القرار في البنوك المركزية من وضع السياسات الرقابية والإشرافية المناسبة لضمان استقرار القطاع المصرفي.
٣. توفر أدلة وبراهين لصانعي السياسات والمنظمين حول أهمية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وانعكاساته على جودة الأصول والأداء المصرفي.
٤. تساعد المستثمرين والمحللين الماليين في تقييم أداء البنوك وتحديد مخاطرها الائتمانية بدقة أكبر.

٦/ حدود ونطاق الدراسة:

تم تنفيذ الدراسة فى ظل مجموعة من الحدود العلمية والزمانية والزمانية، على النحو التالى:

- **الحدود العلمية**: تتناول الدراسة مدى تأثير القياس المحاسبى لجودة الأصول فى تحسين الكفاءة المصرية للبنوك المصرية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، دون التطرق لأى جوانب آخر من جوانب المحاسبة، سواء الاعتراف أو الإفصاح أو العرض.
- **الحدود المكانية**: تقتصر الدراسة على البنوك المقيدة فى البورصة المصرية تجارية كانت أو إسلامية، دون التطرق لغيرها من البنوك.
- **الحدود الزمانية**: تقتصر الدراسة على البيانات المالية ذات الصلة بقياس جودة الأصول والكفاءة المصرفية من واقع التقارير المالية الربع سنوية خلال الفترة من الربع الأول لعام ٢٠١٤ وحتى الربع الرابع لعام ٢٠٢٣.

٧/ متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

اعتمدت الدراسة على أربعة أنواع من المتغيرات، وهى: المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة، والمتغير المعدل، والمتغيرات الرقابية. وفيما يلى عرض لهذه المتغيرات وطريقة قياسها:

- **المتغيرات المستقلة**

يتمثل المتغير المستقل فى القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية، وقد اعتمدت الدراسة على عدة مؤشرات لقياس جودة الأصول مقدمة فى الفكر المحاسبى، يمكن توضيحها فى الجدول الآتى:

جدول رقم (١): مؤشرات قياس جودة الأصول فى البنوك

م	المؤشر	طريقة القياس	المصدر
١	نسبة القروض المتعثرة	القروض المتعثرة (الغير عاملة)/ إجمالى القروض	(سيد، ٢٠٢٠)، (رمضان، ٢٠١٧)، (Pratama, 2019)، (Asare et al., 2020)، (Shukla et al., 2020)
٢	نسبة مخصصات خسائر القروض	مخصصات خسائر القروض/ إجمالى القروض	(Gadzo et al., 2019)، (Chen et al., 2016) Tolangga and) (Ulpah, 2021
٣	نسبة تغطية القروض المتعثرة	مخصصات خسائر القروض/ القروض المتعثرة	(Kadioglu and Ocal, 2017)، (Kasavica and Jović, 2015)، (Manda and Polisetty, 2018)،
٤	نسبة إجمالى التصنيف	القروض المتعثرة/ إجمالى حقوق الملكية ومخصصات القروض المتعثرة	(حيدر، ٢٠٢٠) (مشكور، وفليح، ٢٠٢٠) (Sarker, 2011)
٥	نسبة التصنيف المرجح	مخصصات القروض المتعثرة/ إجمالى حقوق الملكية ومخصصات القروض المتعثرة	(حيدر، ٢٠٢٠) (Sarker, 2011)
٦	نسبة القروض العاملة	حجم القروض العاملة/ إجمالى القروض	(Egungwu, Egunwu, 2018) (Shanmugam, 2020)

م	المؤشر	طريقة القياس	المصدر
٧	التركز الائتمانى (مؤشر هرفندال هيرشمان HHI)	إجمالى قروض البنك/ إجمالى قروض القطاع المصرفى	(قلبه، ٢٠١٩)
٨	مخاطر الأصول	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر/ إجمالى الأصول	(Cummings Durrani, 2016) (بن مسعود، وبلعور، ٢٠٢١)
٩	نسبة الاستثمارات المالية	إجمالى الاستثمارات المالية/ إجمالى الأصول	(Sharma, 2015) (Mohanty, Mahendra, 2020 (Sile et al., 2019)
١٠	نسبة الأصول الثابتة	الأصول الثابتة/ إجمالى الأصول	(بن مسعود، وبلعور، ٢٠٢١)

- **المتغير التابع**

يتمثل المتغير التابع فى الكفاءة المصرفية، وقد تم التعبير عنها باستخدام استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات من خلال تطبيق نموذجه CCR الذى يستند إلى فرضية ثبات غلة الحجم، وذلك فى التوجه المدخلى Input Oriented الذى يهدف إلى تقليل وحدات المدخلات (المتمثلة فى فى إجمالى الودائع، الأصول الثابتة، والمصروفات العمومية والإدارية) لتحقيق مستوى معين من المخرجات (المتمثلة فى إجمالى القروض، والاستثمارات المالية بخلاف القروض). وتم استخدام مدخل الوساطة المالية لتحديد المخرجات والمدخلات.

- **المتغير المُعدل**

يتمثل المتغير المُعدل فى الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد تم قياسها بنسبة مخصص خسائر القروض المدرج بقائمة الدخل، وذلك عن طريق قسمة عبء (رد) الاضمحلال عن خسائر الائتمان على إجمالى القروض. وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على استخدام هذا المؤشر فى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومنها دراسة كلا من: (Kund, Rugilo, 2018)، (Sultanoglu, 2018)، (Menin, 2019)، (شاهين والبغدادى، ٢٠٢٠)، (اسماعيل، ٢٠٢١). كما اعتمد الباحث على مؤشر وهمى يأخذ الرقم (٠) فى الفترات المالية قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (الفترات من الربع الأول ٢٠١٤ إلى الربع الرابع ٢٠١٨)، والرقم (١) غير ذلك.

- **المتغيرات الرقابية:** اعتمدت الدراسة على عدة متغيرات رقابية، يمكن توضيحها فى الجدول الآتى:

جدول رقم (٤): المتغيرات الرقابية

م	المؤشر	طريقة القياس	المصدر
١	حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول	(Pratama, 2019) (Swami, 2022)
٢	هامش الفائدة المصرفية	صافى دخل الفائدة/ إجمالى الأصول المدرة للدخل	(Arrawatia et al., 2019) (López-Espinosa et al., 2020)
٣	معدل التوظيف	إجمالى قروض العملاء/ إجمالى الودائع	(Egungwu, Egunwu, 2018) (Tolangga, Ulpah, 2021)
٤	معيار كفاية رأس المال	إجمالى رأس المال/ إجمالى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها	(Gabriel et al., 2018) (López-Espinosa et al., 2020)
٥	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية	تقارير البنك المركزى المصرى	(Swamy, 2017)، (Ozili, 2019) (Alhassan et al., 2014)
٦	سعر الصرف	تقارير البنك المركزى المصرى	(Prakash, Maheswari, 2019)
٧	معدل التضخم	تقارير البنك المركزى المصرى	(Arrawatia et al., 2019)
٨	سعر الفائدة على القروض	تقارير البنك المركزى المصرى	(Prakash, Maheswari, 2019)

٨/ فروض الدراسة:

فى ضوء مشكلة الدراسة، وأهدافها تم صياغة فروض الدراسة على النحو التالى:

1. لا توجد فروق معنوية بين البنوك المصرية تتعلق بمؤشرات الكفاءة المصرفية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
2. لا توجد فروق معنوية بين البنوك المصرية تتعلق بمؤشرات جودة الأصول المالية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
3. لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية والكفاءة المصرفية للبنوك المصرية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
4. لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات قياس جودة الأصول المالية فى تحسين كفاءة البنوك المصرية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٩/ الأساليب والاختبارات الإحصائية

اعتمد الباحث على عدة أساليب إحصائية تحليلية من أجل اختبار فروض الدراسة، تتمثل فى:

1. لاختبار الفرضين الأول والثانى، اعتمد الباحث على اختبار ت لعينتين مستقلتين Independent Samples T-Test لاختبار معنوية الفروق بين متوسطات قيم المتغير الواحد (جودة الأصول أو الكفاءة المصرفية) على مستوى جميع البنوك عينة الدراسة، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
2. لاختبار الفرض الثالث، اعتمد الباحث على معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لفحص طبيعة العلاقة بين مؤشرات قياس جودة الأصول المالية وكل مؤشر من مؤشرات الكفاءة المصرفية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
3. لاختبار الفرض الرابع، اعتمد الباحث تحليل الانحدار باستخدام البيانات الجدولية Panel Data، والاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، وذلك بعد التأكد من أفضلية هذا النموذج على نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان Hausman.

١٠/ اختبار فروض الدراسة:

١/١٠ اختبار الفرض الأول للدراسة

للتحقق من الفرض الأول ومدلوله "لا توجد فروق معنوية بين البنوك المصرية تتعلق بمؤشرات الكفاءة المصرفية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة"، اعتمد الباحث على اختبار (ت) للعينات المستقلة، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (١): نتائج اختبار ت للفرق بين متوسطى الكفاءة المصرفية للبنوك

مؤشرات الكفاءة المصرفية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
تحليل مغلف البيانات	٢٠١٤ـ ٢٠١٨	١٩٧	٠,٩٢٥١	٠,١٢٦٢	٢,٨٩٨	٠,٠٠٤	دال إحصائياً
	٢٠١٩ـ ٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٨٨٩٨	٠,١٢٧١			
	الاجمالى	٢٣٤	٠,٩٠٧٥	٠,١٩٢٠			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى SPSS

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن متوسط الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٩٢٥١) بانحراف معيارى (٠,١٢٦٢) وهو أعلى من متوسط الكفاءة المصرفية بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٨٨٩٦) بانحراف معيارى (٠,١٢٧١)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٢,٨٩٨) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٤)؛ وعليه نقرر أنه توجد

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

ويرى الباحث أن هناك عدة أسباب رئيسية لوجود فروق معنوية في مؤشرات الكفاءة المصرفية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، يمكن توضيحها على النحو التالى:

١. زيادة في مخصصات الخسائر الائتمانية: تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يؤدي إلى زيادة في مخصصات الخسائر الائتمانية المسجلة في القوائم المالية للبنوك، وهذه الزيادة في المخصصات تنعكس سلبًا على مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

٢. تقلبات في الأرباح: أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتمد على التنبؤات والتوقعات المستقبلية مما يزيد من تقلبات الأرباح على المدى القصير، وهذه التقلبات تؤثر سلبًا على مؤشرات الاستقرار المالي مثل معدل تغطية الخسائر الائتمانية.

٣. تأثير على كفاية رأس المال: أن الزيادة في مخصصات الخسائر الائتمانية تؤدي إلى انخفاض في قاعدة رأس المال التنظيمي للبنوك، وهذا ينعكس على مؤشرات كفاية رأس المال مثل نسبة كفاية رأس المال.

٤. تكاليف تنفيذ النموذج: ان تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والموارد اللازمة لتطبيق النموذج، وهذه التكاليف قد تنعكس سلبًا على مؤشرات الكفاءة التشغيلية.

٥. تأثير على محفظة الائتمان: ان تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة قد يؤدي إلى تغييرات في سياسات الإقراض والاستثمار، وهذا قد ينعكس على مؤشرات جودة الأصول مثل نسبة القروض غير العاملة.

وبشكل عام، فإن التحديات الناتجة عن تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة تؤدي إلى تغييرات في مؤشرات الأداء المالي للبنوك على المدى القصير، والتي قد تظهر كفروق معنوية قبل وبعد التطبيق.

وبناءاً على النتائج السابقة، نرفض الفرض العدم الأول ونقبل الفرض البديل بوجود فروق معنوية بين البنوك المصرية تتعلق بمؤشرات الكفاءة المصرفية، لصالح نموذج الخسائر الائتمانية الفعلية.

٢/١٠ اختبار الفرض الثانى للدراسة

للتحقق من الفرض الأول ومدلوله "لا توجد فروق معنوية بين البنوك المصرية تتعلق بمؤشرات جودة الأصول المالية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة"، اعتمد الباحث على اختبار (ت) للعينات المستقلة، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (٢): نتائج اختبار ت للفرق بين متوسطى مؤشرات جودة الأصول

مؤشرات جودة الأصول	الخسائر الائتمانية المتوقعة	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
نسبة القروض المتعثرة	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٠٨١٣	٠,٠٩٧٢	٤,٠٧٨	٠,٠٠٠	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٠٥١٨	٠,٠٣٢٥			
نسبة مخصص خسائر القروض	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٠٨٢٨	٠,٠٧٧٧	٣,٣٩٢	٠,٠٠٠	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٠٦٢٩	٠,٠٢٩٧			
نسبة تغطية القروض المتعثرة	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	١,١٣٧٣	٠,٧٢٧١	٠,٧٨٣	٠,٤٢٣	غير دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	١,٣٦٧٠	٠,٥٦١٨			

مؤشرات جودة الأصول	الخسائر الائتمانية المتوقعة	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
نسبة إجمالى التصنيف	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٢٣١٩	٠,١٦٥٨	٤,٥٤٩	٠,٠٠٠	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,١٦٩٣	٠,١٠٩١			
نسبة التصنيف المرجح	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٢٤٨٨	٠,١٢٦٢	٤,٧٣٠	٠,٠٠٠	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,١٩٨١	٠,٠٨٩٨			
نسبة القروض العاملة	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٨٦٨٩	٠,٠٩٨٣	٦,٤٩١	٠,٠٠٠	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٧٩٨٨	٠,١٢٦٥			
نسبة التنوع المصرفى	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٠٢٥٩	٠,٠٢٦٤	٣,١٨٣	٠,٠٠٢	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٠١٨٧	٠,٠٢٠١			
نسبة الاستثمارات المالية	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,١٩٧٤	٠,١٠٨٧	٧,٧٦٣	٠,٠٠٠	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٢٩١٣	٠,١٤٣١			
مخاطر الأصول	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٥٢٢٨	٠,٠٧٨٦	٢,٤٠٧	٠,٠١٦	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٥٤٣٢	٠,٠٩٨٣			
نسبة الأصول الثابتة	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٠١٠٣	٠,٠٠٤١	٣,٤٠٢	٠,٠٠١	دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٠٠٩١	٠,٠٠٣٤			
اضمحلال الخسائر الائتمانية	٢٠١٤-٢٠١٨	١٩٧	٠,٠٠٧٣	٠,٠٠٧٨	٠,٧٢٦	٠,٤٦٨	غير دال إحصائياً
	٢٠١٩-٢٠٢٣	٢٣٧	٠,٠٠٧٩	٠,٠٠٦٩			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى SPSS

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة القروض المتعثرة بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٠٥١٨) بانحراف معيارى (٠,٠٣٢٥) وهو أقل من متوسط نسبة القروض المتعثرة قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٠٨١٣) بانحراف معيارى (٠,٠٩٧٢)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٤,٠٧٨) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٠)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة القروض المتعثرة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأقل فى المتوسطات.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة مخصص خسائر القروض بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٠٦٢٩) وهو أقل من متوسط نسبة مخصص خسائر القروض قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٠٨٢٨)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٣,٣٩٢) بقيمة احتمالية (٠,٠٠١)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة مخصص خسائر القرض قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما قبل بعد نموذج الخسائر المتوقعة الأقل فى المتوسطات.

ويرى الباحث أن هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى انخفاض نسبتى القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض بالبنوك المصرية بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، يمكن توضحيها كما يأتى:

١. زيادة الشفافية والحوكمة: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب من البنوك الإفصاح والشفافية بشكل أكبر عن مخاطر محفظة القروض. هذا يعزز الحوكمة والرقابة على عمليات الإقراض.

٢. تحسن في جودة الأصول: النموذج الجديد ينبغي أن يدفع البنوك إلى تحسين عمليات تقييم المخاطر والفحص الائتماني للمقترضين، مما ينعكس إيجاباً على جودة أصول البنوك.

٣. زيادة المخصصات: نموذج الخسائر المتوقعة يتطلب زيادة المخصصات للتغطية المبكرة للقروض المتعثرة المحتملة. هذا يقلل من تأثير القروض المتعثرة على أرباح البنوك.
٤. تحفيز البنوك على التحصيل: الضغط على البنوك لزيادة المخصصات وفقاً للنموذج الجديد سيدفعها إلى بذل مزيد من الجهود لتحصيل القروض المتعثرة.
٥. تحسن البيئة الاقتصادية: إذا استمرت التحسينات الاقتصادية في مصر، فسيؤدي ذلك إلى تحسن في قدرة المقترضين على السداد وبالتالي انخفاض القروض المتعثرة.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة تغطية القروض المتعثرة قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (١,١٣٧٣) وهو أقل من متوسط نسبة تغطية القروض المتعثرة بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (١,٣٦٧٠)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٠,٧٨٣) بقيمة احتمالية (٠,٤٣٤) وهى أكبر من (٠,٠٥)؛ وعليه نقرر بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى نسبة تغطية القروض المتعثرة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة إجمالى التصنيف بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,١٦٩٣) وهو أقل من متوسط نسبة إجمالى التصنيف قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٢٣١٩)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٤,٥٤٩) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٠)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة إجمالى التصنيف قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأقل فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة التصنيف المرجح بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,١٩٨١) وهو أقل من متوسط نسبة التصنيف المرجح قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٢٤٨٨)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٤,٧٣٠) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٠)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما قبل بعد نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة القروض العاملة قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٨٦٨٩) وهو أعلى من متوسط نسبة القروض العاملة بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٧٩٠٨)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٦,٤٩١) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٠)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة القروض العاملة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة التركز المصرفى قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٠٢٥٩) وهو أعلى من متوسط نسبة التركز المصرفى بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٠١٨٧)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٣,١٨٣) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٢)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة التنوع المصرفى قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأقل فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة الاستثمارات المالية بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٢٩١٣) وهو أعلى من متوسط نسبة الاستثمارات المالية قبل تطبيق نموذج

الخسائر المتوقعة البالغ (٠,١٩٧٤)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٧,٧٦٣) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٠)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة الاستثمارات المالية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة مخاطر الأصول قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٥٢٢٨) وهو أقل من متوسط نسبة مخاطر الأصول بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٥٤٣٢)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٢,٤٠٧) بقيمة احتمالية (٠,٠١٦)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطى نسبة مخاطر الأصول قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة الأصول الثابتة بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٠٠٩١) وهو أقل من متوسط نسبة الأصول الثابتة قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٠١٠٣)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٣,٤٠٢) بقيمة احتمالية (٠,٠٠١)؛ وعليه نقرر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين متوسطى نسبة الأصول الثابتة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لصالح الفترة المالية ما قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة الأعلى فى المتوسطات.

وأخيراً يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة اضمحلال الخسائر الائتمانية قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بلغ (٠,٠٠٧٨) وهو أكبر من متوسط نسبة اضمحلال الخسائر الائتمانية بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة البالغ (٠,٠٠٦٩)، كما جاءت نتيجة اختبار (ت) (٠,٧٢٦) بقيمة احتمالية (٠,٤٦٨) وهى أكبر من (٠,٠٥)؛ وعليه نقرر بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى نسبة اضمحلال الخسائر الائتمانية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وفى ضوء النتائج السابقة اتضح وجود تأثير للخسائر المتوقعة على مؤشرات قياس جودة الأصول المالية، حيث اتضح انخفاض نسبتى القروض المتعثرة ومخصص خسائر القروض بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة، بالإضافة إلى انخفاض نسبتى إجمالى التصنيف والتصنيف المرجح، وزيادة نسبة الاستثمارات المالية وانخفاض نسبة الأصول الثابتة، ومن ثم نرفض الفرض الثانى العدم ونقبل الفرض البديل المتمثل فى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات قياس جودة الأصول المالية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة.

٣/١٠ اختبار الفرض الثالث للدراسة:

لفحص طبيعة العلاقة بين مؤشرات قياس جودة الأصول المالية وكل مؤشر من مؤشرات الكفاءة المصرفية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط بيرسون للتحقق من صحة الفرض الثالث. وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٣): العلاقة بين جودة الأصول والكفاءة المصرفية

المتغيرات	قبل تطبيق ECL		بعد تطبيق ECL	
	R	Sig	R	Sig
نسبة اضمحلال الخسائر الائتمانية	٠,٠٢٦٧ -	٠,٦٩٣٣	٠,٠٤٥١	٠,٥٠٥٥
نسبة القروض المتعثرة	٠,٠٥١١ -	٠,٤٥٠٩	**٠,٣٥١٠ -	٠,٠٠٠٠

المتغيرات	قبل تطبيق ECL		بعد تطبيق ECL	
	R	Sig	R	Sig
مخصصات خسائر القروض	-٠,١٤٠٧*	٠,٠٣٧٠	٠,٠٤٤٠	٠,٥١٦٢
تغطية القروض المتعثرة	-٠,٢٦٧٥**	٠,٠٠٠١	٠,٤١٩٢**	٠,٠٠٠٠
نسبة إجمالى التصنيف	٠,١٣٠٣	٠,٠٥٣٧	-٠,٤٣٥٤**	٠,٠٠٠٠
نسبة التصنيف المرجح	-٠,٠٢٧٤	٠,٦٨٥٧	-٠,٠٩٧١	٠,١٥١١
نسبة القروض العاملة	-٠,٢٣١٣**	٠,٠٠٠٥	-٠,٢٤٢٢**	٠,٠٠٠٣
التركز الائتمانى	٠,٣٣٢٧**	٠,٠٠٠٠	٠,٤٠٠٧**	٠,٠٠٠٠
نسبة الاستثمارات المالية	٠,٤٤٥٢**	٠,٠٠٠٠	٠,٤٩٣٦**	٠,٠٠٠٠
مخاطر الأصول	٠,٠٤٩٣	٠,٤٦٧٣	٠,١٠٧٧	٠,١١١٢
نسبة الأصول الثابتة	-٠,٣٦٧٩**	٠,٠٠٠٠	-٠,٣٢٢٨**	٠,٠٠٠٠
حجم البنك	٠,٢٢٣٨**	٠,٠٠٠٨	٠,٤٨٩٦**	٠,٠٠٠٠
هامش صافى الفوائد	-٠,١١٩٠	٠,٠٧٨٢	٠,١١١١	٠,١٠٠٢
معيار كفاية رأس المال	-٠,١٨٤٨**	٠,٠٠٦٠	٠,٣٢٨٨**	٠,٠٠٠٠
نسبة القروض إلى الودائع	٠,١١٦٦	٠,٠٨٤٤	٠,٠٤٨٦	٠,٤٧٣٥
المتغيرات	**قبل تطبيق ECL**	**قبل تطبيق ECL**	**بعد تطبيق ECL**	
	R	**Sig**	**R**	**Sig**
سعر الصرف	-٠,١٨١٨**	٠,٠٠٦٩	٠,٠٣٣١	٠,٦٢٥٥
معدل التضخم	٠,٠٠١٢	٠,٩٨٥٧	٠,٠٢٧٦	٠,٦٨٤٠
سعر الفائدة على القروض	-٠,٢٠٦٠**	٠,٠٠٢١	-٠,٠٦٠٩	٠,٣٦٨٣
الناتج المحلى الإجمالى	-٠,١٨٧٠**	٠,٠٠٥٤	٠,٠٧٣١	٠,٢٨٠٣

** عند مستوى معنوية ١% * عند مستوى معنوية ٥%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

بمقارنة نتائج تحليل الارتباط بين الكفاءة المصـــرفية وفقا لتحليل مغلف البيانات ومتغيرات قياس جودة الأصـول المالية قبل وبعد تطبيق نموذج الخسـائر الائتمانية المتوقعة، تبين أن المتغيرات التى لها علاقة ارتباط معنوية مع الكفاءة المصرفية كانت (١١) قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ثم انخفض عدد المتغيرات المعنوية بعد تطبيق نموذج الخسـائر الائتمانية المتوقعة إلى (٩). وقد اتضـح عدم تأثير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على نوعية ومعنوية علاقة ارتباط الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات وكل من: نســبة تغطية القروض المتعثرة، نســبة القروض العاملة، التركز الائتمانى، نسبة الاستثمارات المالية، نسبة الأصول الثابتة، وحجم البنك.

كما تبين وجود علاقة ارتباط معنوية بين الكفاءة المصـــرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات ونســبة القروض المتعثرة بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بعدم معنوية العلاقة قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفى المقابل تبين وجود علاقة ارتباط معنوية بين الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات وكل من: نسبة مخصصات خسائر القروض، سعر الصرف، سعر الفائدة على القروض، والناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بعدم معنوية هذه العلاقة بعد تطبيق نموذج الخســائر الائتمانية المتوقعة.

وقد تبين وجود تأثير لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على نوعية العلاقة بين الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات ومعيار كفاية رأس المال، حيث تحولت العلاقة من عكسية قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى طردية بعد تطبيق النموذج.

ويرى الباحث بأن هناك عدة أسباب محتملة لعدم وجود علاقة معنوية بين أسعار الصرف والكفاءة المصرفية في البنوك المصرية، وخاصةً بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية، يمكن توضيحها كما يأتى :

١. هيكل السوق المصرفي: السوق المصرفي المصري له خصائص محددة، مثل الهيمنة الكبيرة للبنوك العامة والقيود التنظيمية، مما قد يحد من تأثير تغيرات أسعار الصرف على كفاءة البنوك.

٢. عوامل داخلية للبنوك: عوامل داخلية مثل جودة الإدارة، كفاءة العمليات، وإدارة المخاطر قد تكون أكثر أهمية في تحديد الكفاءة المصرفية من عامل سعر الصرف.

٣. ارتباط الودائع بالعملة المحلية: إذا كان معظم ودائع العملاء بالعملة المحلية، فقد يكون تأثير تغيرات أسعار الصرف على كفاءة البنوك محدوداً.

٤. استراتيجيات التحوط: البنوك المصرية قد تستخدم استراتيجيات فعالة للتحوط من مخاطر أسعار الصرف، مما يقلل من تأثيرها على الأداء المالي.

٥. أولويات السياسة النقدية: إذا كان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو استقرار أسعار الصرف بدلاً من تعزيز الكفاءة المصرفية، فقد يؤثر ذلك على العلاقة بين هذين المتغيرين.

وفى ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض الثالث العدم ونقبل الفرض البديل المتمثل فى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية، والكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة.

٤/١٠ اختبار الفرض الرابع للدراسة:

ويعرض الجدول التالى نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (والخيار الأفضل من بين نماذج انحدار البيانات الجدولية اعتماداً على طبيعة البيانات) لاختبار أثر القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية على الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

جدول رقم (٤): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر جودة الأصول على تحليل مغلف البيانات

المتغيرات التنبؤية	قبل تطبيق نموذج ECL				قبل تطبيق نموذج ECL			
	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	المعنوية	VIF	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	المعنوية	VIF
الثابت	١,٥١٩	٠,٤٥٦	٠,٠٠١		١,٨٧٨ -	١,٠٩٧	٠,٠٨٨	
اضمحلال الخسائر الائتمانية	٠,٧٦٤	١,١٠٥	٠,٤٩٠	١,٩٧	١,٣٢٢	٠,٩٧٨	٠,١٧٨	١,٩٧
نسبة القروض المتعثرة	١,٠٠٨	٠,٥٢٣	٠,٠٥٥	٥,٦٣	٠,٩٢٨	٠,٥٥٥	٠,٠٩٧	٥,٦٣
نسبة التغطية	٠,٠١٤ -	٠,٠١٩	٠,٤٣٤	٣,٣٠	٠,٠١٠ -	٠,٠٢٠	٠,٦١٨	٣,٣٠
نسبة التصنيف المرجح	٠,٣١٧ -	٠,١٤٢	٠,٠٢٧	٢,٣٠	٠,٢٥١	٠,٢٠٧	٠,٢٢٥	٢,٣٠
نسبة التصنيف المرجح	٠,١٠١	٠,٠٩٩	٠,٣٠٩	١,٧١	٠,٠٤٩	٠,٠٩٣	٠,٢٩٥	١,٧١
نسبة الاستثمارات المالية	٠,٥٩٣	٠,٠٧٢	٠,٠٠٠	٢,٣٨	٠,٤٠٩	٠,٠٧٢	٠,٠٠٠	٢,٣٨

المتغيرات التنبؤية	قبل تطبيق نموذج ECL				قبل تطبيق نموذج ECL			
	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	المعنوية	VIF	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	المعنوية	VIF
مخاطر الأصول	٠,١٠٧ -	٠,١٠٦	٠,٣١٤	١,٨٨	٠,٣٦٩	٠,١٣٧	٠,٠٠٤	١,٨٨
نسبة الأصول الثابتة	٧,١٨٥ -	١,٨٥٨	٠,٠٠٠	١,٨٤	٨,٤٧٦ -	٣,٣٥٦	٠,٠١٢	١,٨٤
حجم البنك	٠,١٧٣	٠,٠٨١	٠,٠٣٣	٢,٢٢	٠,١٠٩	٠,١١٢	٠,٣٣٣	٢,٢٢
هامش الفائدة المصرفية	٠,١٤٩ -	٠,٤٩٩	٠,٧٦٥	١,٨١	٠,٢٥٤ -	٠,٤٤٧	٠,٥٧١	١,٨١
كفاية رأس المال	٠,١١٩	٠,٢١٠	٠,٥٧٤	١,٩٠	٠,٤٩٧	٠,٢٤٤	٠,٠٤٣	١,٩٠
القروض إلى الودائع	٠,٥٥٢	٠,٠٨٣	٠,٠٠٠	٤,٤٧	٠,٣٦٣	٠,١١٢	٠,٠٠١	٤,٤٧
أسعار الفائدة	٠,٤٦٦ -	٠,١٥٨	٠,٠٠٤	١,٣٩	٠,٢٦٣	٠,٢٦٥	٠,٣٢٣	١,٣٩
الناتج المحلى الإجمالى	٠,٢٢٧ -	٠,٠٨٣	٠,٠٠٧	١,٨١	٠,٠٧٣	٠,١٢٠	٠,٥٤٢	١,٨١
تقييم دقة تقديرات النموذج								
معامل التحديد (R^2)	داخل المجموعات	٠,٥٥٥٤	٠,٣١٨٦					
	بين المجموعات	٠,٥١١٩	٠,٥١٢٦					
	العام	٠,٥١٥١	٠,٤٤٦٩					
درجات الحرية (D,F)		(١٤، ١٩٥)	(١٤، ١٩٥)					
قيمة ف (F) المحسوبة		١٧,٤٠	٦,٥١					
المعنوية (Sig)		٠,٠٠٠	٠,٠٠٠					
نسبة التباين التى تفسرها البنوك Rho		٠,٥٣٠٥	٠,٥٩٣٩					
إحصائية اختبار Wooldridge		١٤,٨٠٣ (٠,٠٠٣٢)	١٠,٤٢٣ (٠,٠٠٩٠)					

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) أنه قد تم استبعاد المتغيرات: (نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة إجمالى التصنيف، نسبة التركز الائتمانى، سعر الصرف، ومعدل التضخم) وذلك لوجود تداخل خطى بين هذه المتغيرات والمتغيرات المستقلة المدرجة فى النموذج.

ويوضح الجدول رقم (٤) المعلمات الإحصائية لنموذج الانحدار والذى تتوافر فيه كافة اشتراطات السلامة الإحصائية؛ إذ تنخفض معنويته الحقيقية عن مستوى المعنوية الافتراضى والمقدر بـ ٥%، والازدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية المؤثرة غير متواجد، إلا أن البواقى تشتمل على ارتباط ذاتى، ويعتبر ذلك من الأمور المفضلة تماماً فى دراسات السوق المحاسبية، حيث يعنى ذلك أن الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات فى الفترة الحالية ترتبط بعلاقة إيجابية مع مستوى جودة الأصول فى الفترة السابقة، ويعتبر ذلك من الأمور المفضل تواجدها فى الدراسات المحاسبية.

وبفحص نتائج نموذج التأثيرات الثابتة قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضح أن أهم العوامل المؤثرة فى الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، تتمثل فى: نسبة الاستثمارات المالية، نسبة الأصول الثابتة، نسبة القروض إلى الودائع، سعر الفائدة على القروض، الناتج المحلى الإجمالى، نسبة التصنيف المرجح، وحجم البنك، حيث بلغت معاملات الانحدار (٠,٥٩٣، -٧,١٨٥،

٠,٥٥٢، -٠,٤٦٦، -٠,٢٢٧، -٠,٣١٧، ٠,١٧٣) على الترتيب، عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠، ٠,٠٠٠، ٠,٠٠٠، ٠,٠٠٤، ٠,٠٠٧، ٠,٠٢٧، ٠,٠٣٣). كما يتضح من النتائج وجود تأثير إيجابى لكل من: نسبة الاستمثارات المالية، نسبة القروض إلى الودائع، وحجم البنك على الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات. ووجود تأثير سلبى لكل من: نسبة التصنيف المرجح، نسبة الأصول الثابتة، سعر الفائدة على القروض، والناتج المحلى الإجمالى على الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات.

وبفحص نتائج نموذج التأثيرات الثابتة بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضح أن أهم العوامل المؤثرة فى الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، تتمثل فى: نسبة الاستثمارات المالية، نسبة القروض إلى الودائع، مخاطر الأصول، نسبة الأصول الثابتة، ومعيار كفاية رأس المال حيث بلغت معاملات الانحدار (٠,٤٠٩، ٠,٣٦٣، ٠,٣٦٩، -٨,٤٧٦، ٠,٤٩٧) على الترتيب، عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠، ٠,٠٠١، ٠,٠٠٤، ٠,٠١٢، ٠,٠٤٣). كما يتضح من النتائج وجود تأثير إيجابى لكل من: نسبة الاستمثارات المالية، نسبة القروض إلى الودائع، مخاطر الأصول، ومعيار كفاية رأس المال على الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات. ووجود تأثير سلبى لنسبة الأصول الثابتة على الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات.

كما يلاحظ من نتائج الجدول أن قدرة نموذج الدراسة على تفسير التغيرات فى الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات قد انخفضت من ٥١,٥١% قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة إلى ٤٤,٦٩% بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة، وهو الأمر الذى يؤكده انخفاض قيمة ف المحسوبة من ١٧,٤٠ إلى ٥,٦ بالرغم من ثبات مستوى المعنوية فى كلتا النموذجين عند مستوى ١%. كما يتضح من النتائج التأثير السلبى لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على العلاقة بين مؤشرات جودة الأصول المالية والكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، حيث اتضح عدم معنوية تأثير كل من: نسبة التصنيف المرجح، حجم البنك، سعر الفائدة على القروض، والناتج المحلى الإجمالى بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة ، كما أن المتغيرات التى لها تأثير معنوي على الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات كانت (٧) قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة، ثم انخفض العدد ليصبح (٥) بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة.

ويرى الباحث بأن عدة عوامل قد تسهم في انخفاض نسبة تأثير جودة الأصول المالية على الكفاءة المصرفية في ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، يمكن توضيحها كما يأتى:

١. زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يوفر معلومات أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية، مما يساعد البنوك على إدارة المخاطر بشكل أفضل وتحسين عمليات اتخاذ القرار.
٢. تحسين إدارة المخاطر الائتمانية: النموذج الجديد يتطلب من البنوك تطوير آليات أكثر دقة وشمولية لتقييم وإدارة المخاطر الائتمانية. هذا قد يؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر في محافظ القروض وتحسين جودة الأصول.
٣. تعزيز الرقابة والحوكمة: تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يزيد من متطلبات الإفصاح والشفافية، مما يعزز دور الرقابة والحوكمة في البنوك وقد ينعكس إيجابًا على كفاءتها.
٤. تحسين التخطيط والتسعير: النموذج الجديد يتيح للبنوك القدرة على التخطيط والتسعير بشكل أكثر دقة استنادًا إلى توقعات الخسائر الائتمانية المستقبلية، مما يحسن من قدرتها التنافسية.

٥. تحفيز الابتكار والتطوير: تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة قد يدفع البنوك لتطوير أنظمة وأدوات جديدة لتقييم المخاطر وتحسين كفاءة عملياتها.

وهذه العوامل قد تسهم في انخفاض نسبة تأثير جودة الأصول المالية على الكفاءة المصرفية، لكن تأثيرها النهائي سيتوقف على مدى نجاح البنوك في تطبيق هذا النموذج والاستفادة من مزاياه.

وفى ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض الرابع العدم ونقبل الفرض البديل المتمثل فى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات القياس المحاسبى لجودة الأصول المالية على الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة.

١١/ النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

١/١١ نتائج الدراسة التطبيقية

كشفت الدراسة عن العديد من النتائج العملية، يمكن عرض أهمها فى ما يأتى:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى مؤشرات الكفاءة المصرفية للبنوك المصرية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، عند مستوى معنوية ١%، لصالح الفترة ما قبل التطبيق، الأعلى فى المتوسطات.
- وجود تأثير لنموذج لخسائر المتوقعة على مؤشرات الكفاءة المصرفية، حيث انخفضت قيمة مؤشر التحليل مغلف البيانات.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى مؤشرات جودة الأصول المالية للبنوك المصرية، قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

1. نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة إجمالى التصنيف، ونسبة التصنيف المرجح، عند مستوى معنوية ١%، لصالح الفترة ما بعد التطبيق، الأقل فى المتوسطات.
2. نسبة الاستثمارات المالية، عند مستوى معنوية ١%، لصاح الفترة ما بعد التطبيق، الأعلى فى المتوسطات.
3. نسبة الأصول الثابتة، عند مستوى معنوية ١%، لصالح الفترة ما بعد التطبيق، الأقل فى المتوسطات.
4. نسبة مخاطر الأصول، عند مستوى معنوية ٥%، لصالح الفترة ما قبل التطبيق، الأقل فى المتوسطات.

- وجود سبع مؤشرات ترتبط ارتباطاً معنوياً بالكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات، وهى: نسبة تغطية القروض المتعثرة، نسبة القروض العاملة، مؤشر التركز الائتمانى، نسبة الاستثمارات المالية، نسبة الأصول الثابتة، حجم البنك، ومعيار كفاية رأس المال.
- قدرة مؤشرات جودة الأصول على تفسير التغيرات فى الكفاءة المصرفية وفقاً لتحليل مغلف البيانات قد انخفضت من ٥٥,٥٤% قبل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة إلى ٣١,٨٦% بعد تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة، وهو الأمر الذى يؤكده انخفاض قيمة ف من ١٧,٤٠ إلى ٦,٥١ بالرغم من ثبات مستوى المعنوية فى كلتا النموذجين عند مستوى ١%.

٢/١١ توصيات الدراسة

فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، تم تقديم مجموعة من التوصيات، أهمها:

- ضرورة الاهتمام بنشر تقارير دورية داخلية عن جودة الأصول فى الوحدات الاقتصادية وذلك بغرض تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.
- ضرورة التركيز على إدارة مخاطر الائتمان من خلال تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك لتحسين جودة الأصول والسيطرة على نسبة القروض غير المنتظمة.

- قيام البنك المركزي المصري بإصدار مؤشر إجمالي للسلامة المالية للبنوك، يتم حسابه ونشره بصورة ربع سنوية لكل بنك على حده وللجهاز المصرفي ككل كأداة للإنذار المبكر.
- ضرورة تكوين مخصصات خسائر قروض مضادة للتقلبات الاقتصادية، وذلك بحجز مخصصات أكبر فى حالة الرواج الاقتصادى، ومخصصات أقل فى حالة الانكماش الاقتصادى، بما يدعم الاستقرار المالى.
- يجب على البنوك زيادة رأس المال وبنسب محددة وقليلة فى كل فترة محاسبية، وذلك لمواجهة الزيادة فى مخصصات خسائر القروض، حتى لا تظهر أرباح البنوك منخفضة، وبالتالى تكون فرصة للبنوك للتهرب الضريبى وإدارة الأرباح.

وهناك عدة استراتيجيات يمكن للبنوك اتباعها للتخفيف من التأثير السلبي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على أدائها المالي قصير المدى:

١. التحوط المالي: يمكن للبنوك استخدام أدوات التحوط المالي كالمشتقات لتقليل تأثير الزيادة في احتياطيات الخسائر الائتمانية على أرباحها، على سبيل المثال، استخدام عقود المبادلة (swaps) لتثبيت معدلات الفائدة والحد من تقلبات الدخل.
٢. إدارة رأس المال والسيولة: يمكن للبنوك تخطيط وإدارة رأس المال والسيولة بشكل استباقي للتكيف مع متطلبات النموذج، على سبيل المثال، إصدار أدوات دين طويلة الأجل لتعزيز قاعدة رأس المال.
٣. التخطيط المالي الاستراتيجي: يمكن للبنوك إعادة النظر في خططها الاستراتيجية وتوقعاتها المالية على المدى القصير لاستيعاب تأثير النموذج المستحدث، مثل إعادة هيكلة محفظة القروض أو تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على الدخل من الفوائد.
٤. تحسين الكفاءة التشغيلية: يمكن للبنوك يمكنها تحسين كفاءتها التشغيلية من خلال تبني تقنيات وممارسات أكثر حداثة، على سبيل المثال، الاستثمار في التحول الرقمي وتحسين عمليات إدارة المخاطر لتقليل التكاليف التشغيلية.
٥. التواصل مع المستثمرين: يمكن للبنوك تعزيز التواصل والشفافية مع المستثمرين لتوضيح تأثير النموذج وخطط التخفيف منه، وهذا من شأنه الحفاظ على ثقة السوق والمحافظة على تصنيفات ائتمانية جيدة.

ومن خلال تبني هذه الاستراتيجيات، يمكن للبنوك الحد من التأثير السلبي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدائها المالي قصير المدى والحفاظ على كفاءتها التشغيلية والمالية على المدى الطويل.

٣/١١ الدراسات المستقبلية المقترحة

يوصى الباحث بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات المستقبلية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفيما يأتى أهم الموضوعات المقترحة:

- انعكاس محددات جودة الأصول المالية فى ظل نموذج الخسائر المتوقعة على تحسين جودة التقارير المالية.
- قياس وتحليل الأثر الضريبى الناتج عن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة لتدهور قيمة الأصول المالية.
- تقييم أثر الافصاح المحاسبى عن جودة الأصول على تعظيم القيمة السوقية للبنوك المدرجة فى البورصة.
- أثر تطبيق متطلبات القياس والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على دقة تنبؤات المحللين الماليين

- تأثير التحول من نموذج الخسائر الفعلية إلى الخسائر المتوقعة على فعالية إدارة المخاطر المصرفية.

١٢/ مراجع الدراسة:

١/١٢ المراجع العربية:

البطرانى، رنا محمد. (٢٠١٤). الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفى المصرى- دراسة تطبيقية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***. المجلد٣١، العدد١، ص ص١-٣٢.

البغدادى، رجب محمد: (٢٠٢٠). نموذج مقترح للقياس المحاسبى والتقييم المالى للمخاطر المصرفية فى ضوء بازل٣ والمعايير الدولية للتقرير المالى- دراسة تطبيقية. ***رسالة دكتوراه الفلسفة***، جامعة مدينة السادات، قسم المحاسبة.

حسن، سيدة أحمد: (٢٠١٩). قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة فى البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، المجلد٤٩، العدد٢، ص ص١١١- ١٦٤.

شحاته، محمد موسى. (٢٠١٩). انعكاسات التقييم المحاسبى للخسائر الائتمانية فى ضوء التوافق بين معيار (IFRS9) ومقررات بازل٣ على تصنيف محفظة القروض المصرفية- مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، العدد١، ص ص٤٤٦-٥٣٣.

الصبيحى، فائز. (٢٠١٨). "قياس العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية فى بعض المصارف العراقية الخاصة (٢٠٠٩-٢٠١٧). ***رسالة دكتوراه الفلسفة***، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات المصرفية.

العبسى، على، ومهاوات، لعبيدى، وضيف الله، محمد. (٢٠١٩). إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS9. ***مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية***، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد١٢، العدد١، ص ص١٠١-١١٧.

على، هاله فضيل. (٢٠٢٠). أثر القدرة التنبؤية لنموذجى الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة لتدهور القروض على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية مقارنة. ***رسالة دكتوراة الفلسفة***، جامعة قناة السويس، كلية التجارة.

فانوس، نادر؛ وعبيد، عمار. (٢٠٢٠). تحليل العلاقة بين جودة الأصول والكفاءة المصرفية- دراسة مقارنة بين المصارف المصرية والسورية. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، العدد١، أبريل، ص ص٨٣-١١٣.

قسط، ماهر شكرالله. (٢٠٢٣). أثر التحوط باستخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء المعايير المحاسبية على التنبؤ بمخصصات خسائر القروض- دراسة تطبيقية. ***رسالة ماجستير***، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال.

مسعودى، فتيحة، ولنصارى، فاطيمة (٢٠٢٠). قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية لعينة من المؤسسات المالية فى الجزائر- دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB"، ***رسالة ماجستير***، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

٢/١٢ المراجع الأجنبية:

Abata, M. A. (2014). Asset Quality And Bank Performance: A Study of Commercial Banks in Nigeria. ***Research Journal of Finance and Accounting***, 5(18), 39-44.

Abba, Gabriel; James, Alabede; Ene, Okwa and Benedict, Soje. (2018). Does International Financial Reporting Standards (IFRSS) Adoption Affects Banks' Asset Quality in Nigerian Banks?", ***Journal of Accounting and Marketing***, Volume 7, Issue 2, P.P: 1-5.

Albrahimi, Albian. (2019). ***Loan Loss Provisioning and Market Discipline***: Evidence from the IFRS 9 Adoption. (November 15, 2019). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3488058 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3488058.

Ariff, M., & Shawtari, F. A. (2019). Efficiency, asset quality and stability of the banking sector in Malaysia. ***Malaysian Journal of Economic Studies***, *56*(1), 107-137.

Chen, F. W., Feng, Y., & Wang, W. (2018). Impacts of financial inclusion on non-performing loans of commercial banks: Evidence from China. ***Sustainability***, *10*(9), 3084.

Cummings, James R and Durrani, Kassim J. (2016). Effect of the Basel Accord capital requirements on the loan-loss provisioning practices of Australian banks. ***Journal of Banking & Finance***, Volume 67, June, P.P 1-36.

Diakomihalis, M and Economakou, S. (2021). How Are Non-Performing Loans Influencing the Banks' Efficiency?. ***International Finance and Banking***, Vol. 8, No. 1, P:P1-28.

Frykström, Niklas and Li, Jieying. (2018). IFRS 9 – the new accounting standard for credit loss recognition", ***Economic Commentaries***, sveriges riksbank, No3, 16 February.

Gaber. Noha Said. (2022). The Impact of loan loss Provisions under IFRS 9 on the Financial Reporting Quality and Financial Performance: An Empirical Study on Banks listed in Egyptian Stock Exchang. ***PHD Thesis***, Alexandria University, Faculty of commerce.

Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement. **International Journal of Management**, Knowledge and Learning, Vol. 1, P.P:147–160.

Ihsan, Anjum., Rehman, Shafiq ur., and Jadoon, Mushtaq Ahmad .(2016). Comparative analysis of asset quality: Evidence from the public and private sector banks of Pakistan. ***Abasyn Journal of Social Sciences***, Vol. 9, Issue 1,pp. 281:301

Kim, D., & Sohn, W. (2017). The effect of bank capital on lending: Does liquidity matter? ***Journal of Banking and Finance***, Vol.77, P:P95–107. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2017.01.011

Kingu, Peter Stephen,. Macha, Salvio , and Gwahula, Raphael. (2018). Impact of Non-Performing Loans on Bank's Profitability: Empirical Evidence from Commercial Banks in Tanzania. ***International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM)***, 6, Issue 1, pp.-71:79.

Kumar, M., Harsha, G., Anand, S. and Dhruvam N. (2012). Analyzing Soundness In Indian Banking: A Camels Approach. ***Research Journal of Management Science***, Vol.1, No.3.

López-Espinosa, Germán & Ormazabal, Gaizka and Sakasai, Yuki: (2020), "Switching From Incurred to Expected Loan Loss Provisioning: Early Evidence", ***The Centre for Economic Policy Research, Financial Economics***, Discussion Paper Series, (May 16). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3603056 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3603056.

Magdalena, Febriani and Martani, Dwi. (2019) The Effect of Ifrs 9 Adoption On Loan Loss Provision. ***International Conference on Rural Development and Enterpreneurship***: Enhancing Small Busniness and Rural Development Toward Industrial Revolution, Vol.5 No.1, P.P 705-712.

Nzoka, Festus. Kimanzi. (2015). The effect of assets quality on the financial performance of commercial banks in Kenya. University of Nairobi, College of Humanities and Social Sciences, ***Master Thesis***, Business Administration.

O'hanlon, J., Hashim, N. and Li, W. (2015), "Expected-loss-based accounting for the impairment of financial instruments : The FASB and IASB IFRS 9 Approaches", This Document Was Requested by ***the European Parliament's Committee on Economic and Monetary Affairs***., P.P.1-58.

Shanmugam, Subramanian: (2020), "Management of Non- Performing Assets With Reference To Asset Quality In Public Sector Banks", ***Our Heritage***, ISSN: 0474-9030, Vol-68-Issue-1-January, P.P6524-6531.

Yeltulme, Mwinlaaru, Peter., Kwesi, Ofori, Isaac., Agyeman Adiyiah, Kwadwo., and Adu-Asare, Idun, Anthony: (2017), "NonPerforming Loans and Universal Bank's Profitability", ***Munich Personal RePEc Archive (MPRA)***, Paper No. 82902, Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/82902.